الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/37/680/Add.13
20 December 1982
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٧١ من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي

تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع عشر)

المقرر : السيد ستويان باكالوف (بلغاريا)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٧١ من جدول الأعمال (انظر A/37/680 ، الفقرة ٢) . وقد نظر في الاجراء الذى ستتخذه اللجنة بشأن مشاريع المقترحات المقدمة تحت البند ٧١ ، والتي لم تلحق ببند فرعي محدد ، في جلسات اللجنة ٤٥ و ٤٦ و ٤٨ و ٥١ المعقودة في ١ و ٢ و ١٣ و ٢٠ كانون الاول /ديسمبر . ويرد سرد لمناقشات اللجنة في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/37/SR.45 46 و 48 و 51) .

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروع القرار A/C.2/37/L.96 و Rev.1

٢ - في الجلسة ٤٥ المعقودة في ١ كانون الاول /ديسمبر ، عرض ممثل بنغلاديش (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين) مشروع قرار (A/C.2/37/L.96) بعنوان " تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية " . وينص مشروع القرار على ما يلي :

" ان الجمعية العامة ،

" اذ تشير الى الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد والواردين في قراريها ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٤ ، والى قرارها ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ ايلول /سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ،

../..

Digitized by UNOG Library

" واذ تشير الى قرارها ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث التي تدعو ، في جملة أمور ، الى تشجيع استكشاف كل موارد البلدان النامية من الطاقة وتنميتها والتوسع فيها وتجهيزها بمعدل يتناسب مع أهدافها الانمائية ، والى توفير موارد مالية وتقنية كافية لهذا الغرض ،

" واذ تشير أيضا الى برنامج عمل نيروبي لتطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والانتفاع بها (١) ،

" واذ تشير كذلك الى الفرع ' ثانيا - ألف ' من القرار ١١٢ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢) بشأن تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية على تطوير موارد الطاقة الخاصة بها ، بما في ذلك ما يتصل بالتحول من المصادر التقليدية الى نمط أكثر تنوعا في استهلاك الطاقة ،

" واذ تؤكد ضرورة اتخاذ تدابير خاصة في هذا الصدد بالنسبة لأقل البلدان نموا ،

" واذ تدرك ان المساعدات المالية والتقنية المتعددة الأطراف المقدمة من أجل استكشاف موارد البلدان النامية من الطاقة وتنميتها والتوسع فيها وتجهيزها لا تزال غير كافية قياسا على امكاناتها المحلية من الطاقة او احتياجاتها المتناسبة مع أهدافها الانمائية ،

" واذ تضع في اعتبارها حالة البلدان النامية ، ولا سيما البلدان التي تنقصها الطاقة منها والتي لا تتمكن من تخفيض الطاقة التي تستعملها تخفيضا كبيرا دون اعاقة تنميتها ، والتي يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وكافية لاستكشاف وتنمية مواردها من الطاقة ،

" واذ ترى ان العقبات الرئيسية التي يواجهها تحقيق قدرات الطاقة المحلية للبلدان النامية تتألف من قلة الموارد المالية ، وعدم تحليل البيانات المتعلقة بالاستكشاف تحليلا وافيا ، وعدم كفاية الوصول الى التكنولوجيا ، ونقص المهارات ،

واذ تؤكد على أهمية تعزيز قدرات الأمم المتحدة على جمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بتنمية موارد الطاقة في البلدان النامية ،

" واذ تأخذ في اعتبارها ان تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية تشكل عنصرا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان ،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، نيروبي ، ١٠-٢١ آب/اغسطس ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.81.I.D.24) الفصل الأول ، الفرع ألف .

(٢) انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) الجزء الاول ، الفرع ألف .

Digitized by UNOG Library

" واذ تعيد تأكيد ضرورة اتخاذ تدابير فعّالة وعاجلة من جانب المجتمع الدولي لتنمية موارد الطاقة الداخلية في البلدان النامية ، ولا سيما البلدان التي تنقصها الطاقة منها ، بغية سد احتياجاتها عن طريق التعاون والمساعدة والاستثمار فيما يتعلق بمصادر الطاقة التقليدية ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، بما يتماشى مع خططها وأولوياتها الوطنية ، وفقا لما جاء في الاستراتيجية الانمائية الدولية ،

" ١ - ترجو من الأمين العام أن يعد ، في نطاق الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، تقريرا شاملا عن تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية ، كيما يقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٣ ، وان يتضمن هذا التقرير ما يلي :

" (أ) نظرة عامة على حالة الطاقة في البلدان النامية من حيث تنمية موارد الطاقة فيها ، بما في ذلك مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ؛

" (ب) تحديد القيود التي تعوق تطوير موارد الطاقة في البلدان النامية ، بما في ذلك القيود التي تجابه في ميادين مثل التمويل ، والاستكشاف الثنائي والمتعدد الأطراف ، والتخطيط للطاقة على الصعيد الوطني ، وتدفق المعلومات ، والتعليم والتدريب ، والبحث والتطوير ، ونقل التكنولوجيا ؛

" (ج) استعراض لاحتياجات البلدان النامية من الاستثمارات في ميدان الطاقة والآليات الممكنة والمتاحة لتمويل مثل هذه الاستثمارات ، والثغرات الموجودة والوسائل المحتملة لسد هذه الثغرات ، ولا سيما في ميدان استكشاف الطاقة ، مع مراعاة المستويات المستصوبة للزيادة في نسبة استهلاك الطاقة في هذه البلدان ؛

" ٢ - تؤكد على أهمية قيام المؤسسات التمويلية والانمائية المتعددة الأطراف ، ولا سيما البنك الدولي والمصارف الانمائية الاقليمية ، بالتوسع على نحو كبير في تقديم القروض التساهلية ، بحيث لا تقتصر على اعادة تخصيص الموارد الموجودة ، وذلك لاستكشاف وتنمية موارد الطاقة في البلدان النامية ؛

" ٣ - تؤكد على أهمية انشاء فرع للطاقة في البنك الدولي يتسم بهيكل منطقي لصنع القرارات ، والنظر في الأطر التكميلية الأخرى لتعبئة الموارد المالية ، وذلك لتأمين حصول البلدان النامية على وجه الاستعجال على نفقاتها واحتياجاتها الاستثمارية ، كما تطلب الى الدول الأعضاء أن تبذل جهودا مناسبة في المحافل ذات الصلة تحقيقا لهذا الغرض ؛

" ٤ - تحث المجتمع الدول على تقديم مزيد من المساعدات التقنية لتمكين البلدان النامية من وضع خطط للطاقة وبرامج للاستثمار تتناسب مع احتياجات التنمية لكل بلد منها ، والاضطلاع بالأنشطة السابقة للاستثمار اللازمة لتنمية الطاقة ، وذلك على نحو يتناسب مع خططها وأولوياتها الوطنية ؛

Digitized by UNOG Library

" ٥ - تدرك أهمية تعزيز القدرات التكنولوجية للبلدان النامية في قطاع الطاقة من أجل تيسير تطوير موارد الطاقة فيها وتطلب الى المجتمع الدولي ، في هذا الصدد ، تنشيط نقل التكنولوجيات المناسبة الى البلدان النامية ، وتعزيز التدفقات المالية والتقنية اليها ، وتشجيع القيام بأنشطة بحث وتحليل متعددة الاختصاصات فيما يتعلق بالآثار المترتبة على التعجيل باستكشاف الطاقة والأنشطة الانمائية ومتطلبات ذلك ، وكذلك التحول التدريجي الى نمط أكثر تنوعا في استهلاك الطاقة ، ولا سيما في البلدان النامية ؛

" ٦ - تؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير خاصة لتنمية موارد الطاقة في أقل البلدان نموا ؛

" ٧ - ترحب بالعمل الذى يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل تنفيذ الفرع ' ثانيا - ألف ' من قراره ١١٢ (د - ٥) بشأن تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية على تطوير موارد الطاقة الخاصة بها ، وترجو من الأمين العام للمؤتمر أن يقدم تقريرا شاملا بشأن هذه المسألة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ؛

" ٨ - تقرر أن تستعرض في دورتها الثامنة والثلاثين التقدم الذى أحرز في تنفيذ هذا القرار " .

٣ - وفي الجلسة ٤٨ المعقودة في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ، عرض ممثل بنغلاديش (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين) مشروع قرار منقح (A/C.2/37/L.96/Rev.1) معنون " تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية " .

٤ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/37/L.96/Rev.1 بتصويت مسجل بأغلبية ١٢٧ صوتا مقابل صوت واحد (انظر الفقرة ١١ ، مشروع القرار الاول) . وكان التصويت كما يلي (٣) :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، اكوادور ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، اوروغواى ، اوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ،

---

(٣) ذكر وفد فولتا العليا ، بعد ذلك ، أنه لو كان حاضرا لصوّت في صالح مشروع القرار .

Digitized by UNOG Library

شيلي ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قطر ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لكسمبرغ ، ليبريا ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوى ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

- وفي الجلسة نفسها ، وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ببيانات ممثلو كل من الولايات المتحدة مريكية والدانمرك (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الاقتصادى وروبي) واليابان وبنغلاديش (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة لسبعين) وفولتا العليا .

Digitized by UNOG Library

باء - مشروع القرار A/C.2/37/L.101 و Rev.1

٦ - في الجلسة ٤٦ المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ، عرض ممثل بنغلاديش (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين) مشروع قرار (A/C.2/37/L.101) معنون " تدابير فورية لصالح البلدان النامية " ، ينص على ما يلي :

" ان الجمعية العامة ،

" اذ تشير الى قراريها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بانشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ والمتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وقرارها ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ المتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

" واذ يساورها عميق القلق للأزمة الاقتصادية العالمية التي تخلق مشاكل اقتصادية عصيبة للبلدان النامية وتؤثر تأثيرا سلبيا على العملية الانمائية فيها ،

" واقتناعا منها بأن المشاكل الاقتصادية الهيكلية التي تواجه تنمية البلدان النامية لا يمكن حلها الا من خلال عملية اعادة تشكيل جوهرية للعلاقات الاقتصادية الدولية داخل اطار انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

" واذ تلاحظ ، في هذا السياق ، أن العجز المتزايد في ميزان مدفوعات البلدان النامية ، وتدهور معدلات تبادلها التجاري ، والآثار الضارة لارتفاع أسعار الفائدة على خدمة ديونها الخارجية وعلى امكانية وصولها الى أسواق رأس المال الدولية ، ونضوب تدفقات المساعدة المتعددة الأطراف بشروط تساهلية ، وتشديد شروط المساعدة المالية والتقنية ، وما تتسم به المعونة الغذائية من عدم يقين وتزعزع وعدم كفاية ، والحواجز الحمائية التي تقام باستمرار ضد صادرات البلدان النامية ، والاعانات التي تسبب خللا في الأسواق ، مما يعوق على نحو خطير الامكانيات التصديرية للبلدان النامية ، والشروط الجائرة لنقل التكنولوجيا ، وتزايد نزوح الموظفين المدربين الى البلدان المتقدمة النمو ، والعوائق والقيود التي تفرض على وصول البلدان النامية الى أسواق رأس المال الدولية ، والتلاعب المنظم بأسعار المواد الخام ، كلها أمور تشكل عقبات خطيرة للنمو الاقتصادي للبلدان النامية ، ولخدمة ديونها الخارجية ، ولحصولها على الواردات الأساسية من الأغذية والمنتجات الصناعية والطاقة والتكنولوجيا ، ولتقاضيها ثمنا عادلا لصادراتها ، وأن أعراض الأزمة العميقة هذه تتطلب تدابير عاجلة وفعالة من جانب المجتمع الدولي ،

Digitized by UNOG Library

" واذ تؤكد من جديد قرارها ٣٤/١٣٨ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن المفاوضات العالمية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية ،

" واذ تؤكد من جديد أيضا أن قرارها ٣٤/١٣٨ يقضي " بألا يترتب على المفاوضات العالمية أي انقطاع في المفاوضات الدائرة في محافل أخرى تابعة للأمم المتحدة أو أن تكون لها أي آثار عكسية على هذه المفاوضات ، بل ينبغي أن تعززها وتفيد منها " ، وتكرر في هذا السياق الاعراب عن الحاجة الى القيام في المؤتمرات والاجتماعات المقبلة لمنظومة الأمم المتحدة ببذل جهود متزامنة عاجلة في الميادين ذات الأهمية الحاسمة للبلدان النامية مثل الأغذية ، والمساعدة في تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية من جانب البنك الدولي ، ودعم ميزان مدفوعاتها من جانب صندوق النقد الدولي ، والتدفقات المالية ، والتجارة ، والمواد الخام ،

" واقتناعا منها بأن اتخاذ تدابير فورية لصالح البلدان النامية سيسهم في الحد من مشاكلها الاقتصادية الحالية ، مع مراعاة أن اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية شرط مسبق ضروري لايجاد حل فعّال للأزمة الاقتصادية العالمية ، وعلى الأخص لتنمية البلدان النامية تنمية حقيقية ،

" واذ تؤكد الاعلان الصادر عن وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ (٤) في نيويورك ، الذي شدد ، في جملة أمور ، على ضرورة العمل ، دون المساس باعتماد وتنفيذ التغييرات الهيكلية الطويلة الأجل ومبدأ المفاوضات العالمية ، على اتخاذ اجراءات طارئة محددة تفيد البلدان النامية جمعاء وتتعلق بالمسائل الاقتصادية الأشد الحاحا التي تمثل تهديدا للمجتمع الدولي في المدى القصير ،

" واذ تحيط علما بالبيان الذي أدلى به الأمين العام أمام الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٢ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (٥) ودعا فيه ، في جملة أمور ، الى اتخاذ تدابير دولية منسقة وفورية تستهدف تحقيق انتعاش اقتصادي عام ،

" ١ - تؤكد من جديد أن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية ، وخاصة العقبات التي تعوق تنمية البلدان النامية ، هي نتيجة لخلل وعدم توازن هيكلي في العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية ، ولذلك ، تحث البلدان المتقدمة النمو حثا قويا على الدخول في مفاوضات جادة وذات معنى مع البلدان النامية بغية اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي من خلال اقامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية قائم على العدل والانصاف .

---

(٤) A/37/544 ، المرفق الأول .

(٥) أنظر E/1982/SR.30 .

Digitized by UNOG Library

" ٢ - توافق على ضرورة اتخاذ تدابير فورية محددة لفائدة جميع البلدان النامية بشأن المشاكل الاقتصادية الملحة التي تمثل تهديدا للمجتمع الدولي في المدى القصير ؛

" ٣ - تؤكد على ضرورة اتخاذ البلدان المتقدمة النمو ، فرادى وجماعات ، كي تخلق ظروفا مؤاتية لتنمية البلدان النامية ، تدابير فعّالة ومحددة لمواجهة المشاكل الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية ، التي تؤثر في تنمية البلدان النامية وتهدد اقتصاداتها تهديدا شديدا وفوريا ؛

" ٤ - تدعو المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة منظومة الأمم المتحدة ، الى أن يتخذ في مؤتمراتهما واجتماعاتهما المقبلة تدابير فورية فعّالة ومحددة في المجالات ذات الأهمية الحاسمة للبلدان النامية ، على الوجه المبين في الفقرة السادسة من ديباجة هذا القرار " .

٧ - وفي الجلسة ٥١ المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ، عرض ممثل بنغلاديش (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين) مشروع قرار منقح (A/C.2/37/L.101/Rev.1) معنون " تدابير فورية لصالح البلدان النامية .

٨ - وفي الجلسة نفسها ، قام رئيس اللجنة بتنقيح مشروع القرار مرة أخرى ، حيث استعاض في الفقرة الثالثة من الديباجة والفقرة ٤ من المنطوق عن عبارة " نظام اقتصادي دولي جديد " بعبارة " النظام الاقتصادي الدولي الجديد " .

٩ - وفي الجلسة ذاتها وبعد الاستماع الى بيانات لممثلي اليمن الديمقراطية والولايات المتحدة الامريكية والدانمرك ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/37/L.101/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا ، وذلك عن طريق تصويت مسجل نتيجته ٩٤ صوتا لصالح المشروع ، مع امتناع ٢٢ عن التصويت (انظر الفقرة ١١ ، مشروع القرار الثاني) . وكان التصويت على النحو التالي (٦) :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوروغواي ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية

---

(٦) أعلن وفدا جمهورية تنزانيا المتحدة وكولومبيا ، فيما بعد ، انهما لو كانا حاضرين لصوتا لصالح مشروع القرار .

Digitized by UNOG Library

الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، زمبابوى ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، شيلي ، الصين ، العراق ، عمان ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، الفلبين ، فنزويلا ، فولتا العليا ، فيجي ، فييت نام ، قطر ، كوبا ، كوستاريكا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوى ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

الممتنعون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، الدانمرك ، السويد ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، المملكة المتحدة ليريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليونان .

Digitized by UNOG Library

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

١١ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين التاليين :

مشروع القرار الأول

تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد والواردين في قراريها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والى قرارها ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ،

واذ تشير الى قرارها ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الذى يتضمن في مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث التي تدعو ، في جملة أمور ، الى تشجيع استكشاف كل موارد البلدان النامية من الطاقة وتنميتها والتوسع فيها وتجهيزها بمعدل يتناسب مع أهدافها الانمائية ، وتوفير موارد مالية وتقنية كافية لهذا الغرض ،

واذ تشير أيضا الى برنامج عمل نيروبي لتطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والانتفاع بها (٧) ،

واذ تشير كذلك الى الفرع الثاني - ألف من القرار ١١٢ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٨) بشأن تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية على تطوير موارد الطاقة الخاصة بها ، بما في ذلك التحوّل من المصادر التقليدية الى نمط أكثر تنوعا في استهلاك الطاقة ،

---

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، نيروبي ، ١٠ - ١٢ آب/أغسطس ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.81.I.24) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

(٨) انظر: أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.79.II.D.14) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

Digitized by UNOG Library

واذ تؤكد ضرورة اتخاذ تدابير خاصة في هذا الصدد لصالح أقل البلدان نموا ،

واذ تدرك أن المساعدات المالية والتقنية المتعددة الأطراف المقدمة من أجل استكشاف موارد البلدان النامية من الطاقة وتنميتها والتوسع فيها وتجهيزها لاتزال غير كافية قياسا بامكاناتها المحلية من الطاقة أو باحتياجاتها المتناسبة مع أهدافها الانمائية ،

واذ تضع في اعتبارها حالة البلدان النامية ، ولاسيما البلدان التي تنقصها الطاقة منها ، والتي لا تتمكن من تخفيض الطاقة التي تستعملها تخفيضا كبيرا دون اعاقة تنميتها ، والتي يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وكافية لاستكشاف مواردها من الطاقة وتنميتها تنمية رشيدة ،

واذ ترى أن العقبات الرئيسية التي يواجهها تحقيق امكانيات الطاقة المحلية للبلدان النامية تتألف من قلة الموارد المالية ، وعدم تحليل البيانات المتعلقة بالاستكشاف تحليلا وافيا ، وعدم كفاية الوصول الى التكنولوجيا ، ونقص المهارات ،

واذ تؤكد أهمية تعزيز قدرات الأمم المتحدة على جمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بتنمية موارد الطاقة في البلدان النامية ،

واذ تأخذ في اعتبارها أن تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية تشكّل عنصرا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان ،

واذ تعيد تأكيد ضرورة اتخاذ تدابير فعالة وعاجلة من جانب المجتمع الدولي لمساعدة ودعم الجهود الوطنية للبلدان النامية الرامية الى تنمية موارد الطاقة الداخلية للبلدان النامية ولاسيما البلدان التي تنقصها الطاقة منها ، بغية سد احتياجاتها عن طريق التعاون والمساعدة والاستثمار في ميدان مصادر الطاقة التقليدية ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، بما يتماشى مع خططها وأولوياتها الوطنية ، وفقا لما جاء في الاستراتيجية الانمائية الدولية ،

١ - ترجو من الأمين العام أن يعد في نطاق الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، تقريرا شاملا عن تنمية موارد الطاقة للبلدان النامية كيما يقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٣ وأن يتضمن هذا التقرير ما يلي :

(أ) نظرة عامة على حالة الطاقة في البلدان النامية من حيث تنمية موارد الطاقة فيها ، بما في ذلك مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ؛

(ب) تحديد القيود التي تعوق تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية ، بما في ذلك القيود التي تجابه في ميادين مثل التمويل ، والاستكشاف الثنائي والمتعدد الأطراف ، وتخطيط الطاقة على الصعيد الوطني ، وتدفقات المعلومات ، والتعليم والتدريب ، والبحث والاستحداث ، ونقل التكنولوجيا ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) استعراض لاحتياجات البلدان النامية من الاستثمارات في ميدان الطاقة والآليات الممكنة والمتاحة لتمويل هذه الاستثمارات ، والثغرات الموجودة والوسائل المحتملة لسد هذه الثغرات ، ولاسيما في ميدان استكشاف الطاقة ، مع مراعاة المستويات المستصوبة للزيادة في نسبة استهلاك الطاقة في هذه البلدان ؛

٢ - تؤكد أهمية قيام المؤسسات التمويلية والانمائية المتعددة الأطراف ، ولاسيما البنك الدولي والمصارف الانمائية الاقليمية ، بالتوسع في تقديم القروض التساهلية توسعا كبيرا ، لا مجرد اعادة تخصيص الموارد الموجودة ، وذلك لاستكشاف وتنمية موارد الطاقة في البلدان النامية ؛

٣ - تؤكد كذلك الدور الذى يمكن أن يؤديه فرع للطاقة في اطار البنك الدولي لتنمية موارد الطاقة للبلدان النامية بغية توليد موارد اضافية ، وتشدد على أهمية النظر في أطر تكميلية أخرى لتعبئة الموارد المالية ، لضمان حصول البلدان النامية ، على وجه الاستعجال ، على نفقاتها واحتياجاتها الاستثمارية ، وتهيب بالدول الأعضاء أن تبذل جهودا مناسبة لتحقيق هذه الغاية في المحافل المناسبة ؛

٤ - تحث المجتمع الدولي على تقديم مزيد من المساعدات التقنية لتمكين البلدان النامية من وضع خطط للطاقة وبرامج للاستثمار تتناسب مع احتياجات التنمية لكل بلد ، والاضطلاع بالأنشطة السابقة للاستثمار اللازمة لتنمية الطاقة ، وذلك على نحو يتناسب مع خططها وأولوياتها الوطنية ؛

٥ - تدرك أهمية تعزيز القدرات التكنولوجية للبلدان النامية في قطاع الطاقة من أجل تيسير تنمية موارد الطاقة فيها وتطلب الى المجتمع الدولي ، في هذا الصدد ، تنشيط نقل التكنولوجيات المناسبة الى البلدان النامية ، وتعزيز التدفقات المالية والتقنية اليها ، وتشجيع القيام بأنشطة بحث وتحليل متعددة الاختصاصات فيما يتعلق بالآثار المترتبة على التعجيل بأنشطة استكشاف الطاقة وتنميتها ومتطلبات ذلك ، وكذلك التحوّل التدريجي الى نمط أكثر تنوعا في استهلاك الطاقة ، ولاسيما في البلدان النامية ؛

٦ - تؤكد أن الحاجة تدعو الى اتخاذ تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا لتنمية مواردها من الطاقة ؛

٧ - ترحب بالعمل الذى يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل تنفيذ الفرع الثاني - ألف من قراره ١١٢ (د - ٥) بشأن تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية على تطوير مواردها من الطاقة ، وترجو من الأمين العام للمؤتمر أن يقدم تقريرا شاملا بشأن هذه المسألة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ؛

٨ - تقرر أن تستعرض في دورتها الثامنة والثلاثين التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

../..

Digitized by UNOG Library

مشـــروع القـــرار الثانـــي

تـــدابير فورية لصالح البلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراريها ٣٢٠١ (د ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ المتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بانشاء نظام اقتصادي دولي جديـد ، وقرارهـا ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، المتضمن ميثاق حقـوق الـدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، بشـأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وقرارها ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، المتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

واذ يساورها عميق القلق للأزمة الاقتصادية العالمية التي تخلق مشاكل اقتصادية عصيبـة للبلدان النامية وتؤثر تأثيرا سلبيا على العملية الانمائية فيها ،

واقتناعا منها بأن المشاكل الاقتصادية الهيكلية التي تواجه تنمية البلدان النامية تتطلب الحـل عن طريق عملية اعادة تشكيل للعلاقات الاقتصادية الدولية داخل اطار انشاء النظام الاقتصـادي الدولي الجديد ،

واقتناعا منها كذلك بأن اتخاذ تدابير فورية لصالح البلدان النامية سيساهم في تقليل مشاكلهـا الاقتصادية الحالية ،

واذ تلاحظ ، في هذا السياق ، ان العجز المتزايد في ميزان مدفوعات البلـدان الناميـة ، وتدهور معدلات تبادلها التجاري ، والآثار الضارة لارتفاع أسعار الفائدة على خدمة ديونها الخارجيـة وعلى امكانية وصولها الى أسواق رأس المال الدولية ، وعدم كفاية الزيادة التي تحدث في تدفقـات المساعدة المتعددة الأطراف بشروط تساهلية ، بما في ذلك المساعدة التقنيـة ، وتشديد شـروط المساعدة المالية ، والطابع المزعزع لعالة الأغذية ، والآثار الضارة للضغوط الحمائية في الاقتصـاد الدولي على اقتصادات البلدان النامية ، وعدم عدالة شروط نقل التكنولوجيا ، والعوائق التي تواجهها البلدان النامية في الوصول الى أسواق رأس المال الدولية وتذبذب أسعار المواد الخام ، فضـلا عن الاتجاه التنازلي في أسعار السلع الأساسية ، كلها أمور تشكل عقبات خطيرة للنمو الاقتصادي للبلـدان النامية ، ولخدمة ديونها الخارجية ، ولحصولها على الواردات الأساسية من الأغذية والمنتجـات الصناعية والطاقة والتكنولوجيا ولحصائل صادراتها ، وان أعراض الأزمة العميقة هذه تتطلب تدابـير عاجلة وفعّالة من جانب المجتمع الدولي ،

واذ تدعو الى البدء الفوري والانهاء الناجح للمفاوضات العالمية بشأن التعاون الـدولي لأغراض التنميـة ،

Digitized by UNOG Library

واذ تؤكد من جديد ان القرار ٣٤/١٣٨ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ينص على ان المفاوضات العالمية " ينبغي ألا يترتب عليها أى انقطاع في المفاوضات الدائرة في محافل أخرى تابعة للأمم المتحدة أو أن تكون لها أية آثار عكسية على هذه المفاوضات ، بل ينبغي أن تعززها وتفيد منها " ،

واذ تعيد التأكيد ، في هذا السياق ، على الحاجة الى القيام في المؤتمرات والاجتماعات المقبلة لمنظومة الأمم المتحدة ببذل جهود متزامنة عاجلة في الميادين ذات الأهمية الحاسمة للبلدان النامية مثل الأغذية ، والمساعدة في تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية من جانب البنك الدولي ، ودعم ميزان مدفوعاتها من جانب صندوق النقد الدولي ، والتدفقات المالية ، والتجارة ، والمواد الخام ،

واذ تلاحظ الاعلان الصادر عن وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ (٩) في نيويورك ، الذى شدد في جملة أمور ، على ضرورة العمل ، دون المساس باعتماد وتنفيذ التغييرات الهيكلية الطويلة الأجل وببدء المفاوضات العالمية ، على اتخاذ اجراءات طارئة محددة تفيد البلدان النامية جمعاء وتتعلق بالمسائل الاقتصادية الأشد الحاحا التي تمثل تهديدا للمجتمع الدولي في المدى القصير ،

واذ تحيط علما بالبيان الذى أدلى به الأمين العام أمام الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٢ للمجلس الاقتصادى والاجتماعي (١٠) ودعا فيه ، في جملة أمور ، الى اتخاذ تدابير دولية منسّقة وفورية تستهدف تحقيق انتعاش اقتصادى عام ،

١ - توافق على ضرورة اتخاذ تدابير فورية محددة لفائدة جميع البلدان النامية ، بشأن المشاكل الاقتصادية الملحة التي تمثل تهديدا للاقتصاد العالمي في المدى القصير ؛

٢ - تؤكد ان ايجاد ظروف مواتية لتنمية البلدان النامية يقتضي من البلدان المتقدمة النمو أن تقوم ، فرادى وجماعات ، باتخاذ تدابير فعالة ومحددة لاستكمال الجهود التي تبذلها البلدان النامية لمواجهة المشاكل الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية ، التي تؤثر على وجه الخصوص على تنمية البلدان النامية وتهدد اقتصاداتها تهديدا شديدا ؛

٣ - تطلب الى المجتمع الدولي أن يقوم في المؤتمرات والاجتماعات المقبلة ، وبصفة خاصة داخل الأمم المتحدة ، باتخاذ تدابير فورية وفعّالة ومحددة في المجالات ذات الأهمية الحاسمة للبلدان النامية ، على الوجه المبيّن في الفقرة الثامنة من الديباجة أعلاه ؛

٤ - تؤكد من جديد أن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية ، وخاصة العقبات التي تعوق تنمية البلدان النامية ، هي نتيجة لخلل وعدم توازن هيكلي في العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية ، ولذلك تطلب الى المجتمع الدولي أن يدخل في مفاوضات فعّالة ، في اطار اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، من أجل اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

---

(٩) A/37/544 ، المرفق الأول .

(١٠) أنظر E/1982/SR.30 .

Digitized by UNOG Library